

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٠٠٧

بتشكيل لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة من المرشحين
لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الرابعة بمحافظة المنوفية
التي خلت بإسقاط العضوية عن أحد شاغليها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧١ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح
لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الرابعة ومقرها مركز شرطة تلا بمحافظة المنوفية
التي خلت بإسقاط العضوية عن أحد شاغليها ؛
وعلى كتاب وزارة العدل وكتاب مديرية أمن المنوفية لترشح ممثلهم ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة من المرشحين لعضوية مجلس الشعب
عن الدائرة الرابعة ومقرها مركز شرطة تلا بمحافظة المنوفية في الانتخابات التكميلية
التي ستجرى يوم الاثنين الموافق ١٦ يوليو ٢٠٠٧ ، وفي حالة الإعادة يوم الأربعاء
الموافق ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ ، وفقاً للكشف المرفق .

(المادة الثانية)

على السيد اللواء مدير أمن المنوفية تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٠٠٧/٦/١٦

وزير الداخلية

حبيب العادلى

كتشاف

بتشكيل لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة من المرشحين

لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الرابعة

ومقرها مركز شرطة تلا بمحافظة المنوفية

السيد المستشار / إبراهيم محمود الزواوى ، رئيس محكمة شبين الكوم الابتدائية
(رئيس بصفة أصلية)

السيد المستشار / محمد زكريا محمد مطحنة ، المحامي العام
(رئيس بصفة احتياطية)

السيد الأستاذ / خالد البكري محمد حميدة ، الرئيس بمحكمة شبين الكوم الابتدائية
(عضو بصفة أصلية)

السيد الأستاذ / وائل عوض حبيب عوض غبور ، الرئيس بمحكمة شبين الكوم الابتدائية
(عضو بصفة احتياطية)

السيد العميد / حمدى أحمد واصل ، (عضو بصفة أصلية)

السيد العميد / وحيد عبد العزيز السراج ، (عضو بصفة احتياطية)

طبعت بالهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٧